الأمم المتحدة

A/C.6/67/SR.6*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
31 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيرجييف ..... (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54335X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

١ - **الرئيس:** أعلن أن الدول الآسيوية قد رشّحت السيد فام كوانغ هيو (فييت نام) لمنصب المقرر.

٢ - انتخب السيد فام كوانغ هيو (فييت نام) مقرراً بالتزكية.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/66/749 و A/67/290)

٣ - **السيد كريلشوك** (الأرجنتين): قال إن أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الأمم المتحدة لها أهمية حيوية بالنسبة لتعزيز سيادة القانون. وهذا صحيح بصفة خاصة في ظروف النزاع وما بعد النزاع التي ينبغي إعطاء الأولوية فيها لتعزيز النظم القضائية المحلية ونظم إنفاذ القانون. ويمكن للدول الأعضاء أن تقدّم إسهاماً أساسياً في هذا المجال من خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهدف تحقيق سيادة القانون أصبح مرتبطاً على نحو متزايد بمجلس الأمن وانعكس في ولاياته.

٤ - وثانياً، مما له أهمية أساسية ضمان المساءلة إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإنهاء الإفلات من العقاب. ولحسن الحظ فإن المجتمع الدولي قد ابتعد عن نموذج ''العدالة مقابل السلام''، الذي يتم وفقاً له تجنُّب المساءلة من خلال العفو، واتجه نحو الإقرار بأن العدالة والسلام هما عنصران يتماشى كل منهما مع الآخر، كما أنهما هدفان يكمّل كل منهما الآخر. وقد حقَّق المجتمع الدولي تقدُّماً كبيراً من هذه الناحية منذ اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي ترتّب عليه خلال فترة قصيرة للغاية وضع نظام دولي دائم للعدالة الجنائية ومكّن المحكمة من القيام بدور مركزي في منع الإفلات من العقاب. وقد حقّق المؤتمر الاستعراضي المعني بنظام روما الأساسي، الذي عُقد في كمبالا في عام ٢٠١٠، نتائج هامة. والأرجنتين تسعى بنشاط من أجل التصديق على التعديلات التي اعتُمِدت في هذه المناسبة، وهو أحد التعهّدات التي قدمتها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن حكم القانون على المستويين الوطني والدولي. غير أنه وفقاً لمبدأ التكامل استكملت المحكمة العدالة الداخلية ولم تحلّ محلها. وقال إن وفده يودّ أيضاً أن يبرز التقدُّم الذي أُحرز بالنسبة لوضع معايير تتعلّق بالحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على تعويض، وفي الحصول على ضمانات بعدم التكرار كأسس لمنع الإفلات من العقاب، وأعرب عن ترحيبه بتعيين مجلس حقوق الإنسان لمقرر خاص معني بالموضوع.

٥ - والجانب الهام الثالث لحكم القانون هو التسوية السلمية للمنازعات التي تقوم محكمة العدل الدولية فيها بدور رئيسي. وبالمثل، يشكّل عدد من المحاكم الدولية الأخرى جزءاً من النظام الدولي لتسوية النزاعات بوسائل سلمية، وخاصة المحكمة الدولية لقانون البحار التي قبلت الأرجنتين ولايتها القضائية. غير أنه توجد وسائل أخرى لفض المنازعات مذكورة في الإعلان وتشمل المساعي الحميدة للأمين العام. غير أن هذا يتطلّب أن تستجيب الأطراف المعنية بحسن نيَّة عندما تدعوها منظمات تابعة للأمم المتحدة، ومن بينها الجمعية العامة، إلى أن تتفاوض، وأن تمتنع الأطراف الثالثة عن القيام بأفعال يكون من شأنها عرقلة التوصُّل إلى حلّ سلمي.

٦ - وقد قامت الأرجنتين، من جانبها، بدور فعَّال في وضع آليات إقليمية لتعزيز النظام الديمقراطي، كما أنها لا

تـزال ملتزمـة بحكـم القـانون والنظـام الدسـتوري والـسلام الاجتماعي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٧ - **الـسيدة كرامبيرغـر مينـديك** (سـلوفينيا): قالـت إن الاجتمـاع الرفيـع المستوى الـذي عُقـد بـشأن حكـم القـانون واعتماد الإعـلان النـهائي للاجتمـاع بتوافق الآراء قـد بيَّنـا أن المجتمع الـدولي يلتـزم التزامـاً شـديداً بحكـم القـانون. وأضـافت قائلـة أن وفـدها يؤيـد إجـراء مناقـشة شـاملة بـشأن حكـم القـانون ويتطلَّـع إلى متابعـة الاجتمـاع الرفيـع المـستوى. وأشـارت إلى أن الأمـم المتحـدة لهـا دور مركـزي في التنـسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بحكم القـانون. وقالـت إن سـلوفينيا تعلِّق أهمية خاصة على التعاون المتزايد بين مختلف الجهات المعنية الفاعلة في الأمـم المتحـدة وتـثني على الأعمـال الـتي لا غنى عنها التي تقوم بها وحدة حكـم القـانون في هـذا الـشأن. وأضافت قائلة إن وفـدها يؤكّـد أهمية الأعمـال الـتي يقـوم بهـا مجلس الأمـن في دعـم حكـم القـانون من خـلال أنظمـة عادلـة وواضحة للجزاءات؛ وإن وفـدها يثني من هـذه الناحيـة على أمينة لجنة المظالم التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المـتعلقين بتنظـيم ''القاعدة'' وبالأفراد والكيانات المرتبطة بالتنظيم، لما تقـوم بـه من أعمال تتعلّق بنظام الجزاءات.

٨ - وقالـت إنـه مـن الواضـح أن اتخـاذ إجـراءات لمنـع الفظائع الجماعية ومكافحة الإفلات من العقـاب يستحق أن يحظى باهتمام خاص. وأشارت إلى أن المحاكم الدولية المعنية بالجرائم، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية، لها دور هام تقوم به من هذه الناحية وإلى أن وفدها يدعو جميع الدول إلى أن تـصبح أطرافـاً في نظـام رومـا الأساسـي وإلى أن تتعـاون مـع المحكمـة. وقالـت إن سـلوفينيا قـد أدخلـت بالفعـل تعـديلات كمبـالا الـتي أُجريـت علـى نظـام رومـا الأساسـي والمتعلقـة بالاعتداء وبجرائم الحرب في تشريعها الوطني، كما أنها بدأت في اتخاذ إجراءات التصديق. غير أنـه بـالنظر إلى أن المسؤولية الأساسية عن المحاكمة على ارتكاب الجرائم الدولية تقع على عـاتق الـدول فإنـه مـن المهـم تعزيـز الإطـار القـانوني لتبـادل المساعدة القضائية بين الدول، بما يشمل تسليم المتهمين.

٩ - وقالت إن الوقاية هي مسألة تثير أكبر قدر من القلق وتنطـوي علـى مـسؤولية مـشتركة، هـي مـسؤولية الحمايـة. وأضافت قائلة إن وفدها يتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة إلى زيادة الحوار من أجل تنفيذ تلك المسؤولية ومنع الإبـادة الجماعيـة والفظـائع الجماعيـة. وفي الجمعيـة العامـة، قـدمت سـلوفينيا مبـادرة لعقـد محفـل حكـومي دولي يـضم البلدان ذات الرؤية الفكرية المتماثلة من أجل اقتراح وسائل جديـدة للوقايـة وآليـة أكثـر سـرعة وفعاليـة للـردّ علـى أفعـال الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

١٠ - **السيدة تيجيرينو** (نيكـاراغوا): قالـت إن نيكـاراغوا، طـوال تاريخهـا كبلـد ديمقراطـي، قـد أيّـدت حكـم القـانون وبيَّنت التزامها بحماية الحقـوق الاقتـصادية والـسياسية والمدنيـة للمـواطنين مـع التأكيـد بوجـه خـاص علـى حقـوق الإنـسان وحقـوق النـساء والأطفـال. ونيكـاراغوا ملتزمـة بالمثـل بتعزيـز حكـم القـانون علـى المـستوى الـدولي، وهـو هـدف يتطلّـب إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، من أجل تمكين المنظمة من تنفيذ الولاية التي كُلفت بها وفقاً للميثاق. وينبغي أن تقوم الجمعية العامة، من جانبها، بدورها الحقيقي في تعزيز حكم القانون والسعي من أجل وقف اتخاذ تدابير من طرف واحد. ولا تزال نيكاراغوا مرتبطة بفض النـزاعات بالوسـائل الـسلمية، وهـو مـا يتجلّـى في مـشاركتها الفعَّالـة في عـدد مـن القـضايا المعروضـة على محكمـة العـدل الدوليـة الـتي التزمـت نيكـاراغوا بمـا أصـدرته مـن أحكـام. ولم تـستفد نيكـاراغوا أبـداً مـن التحفُّظ الـذي أدرجتـه في إعلانهـا الـذي أصدرته في عام ٢٠٠١ والذي أعربت فيه عن قبولها للحكـم الإلزامـي الـذي أصـدرته المحكمـة وأعلنـت مؤخـراً عـن عزمهـا على أن تسحب تحفظها. والأعمال التي تقوم بها المحكمة لها

أهمية أساسية بالنسبة للتفعيل الكامل للالتزامات التي قدِّمت للمحافظة على المساواة بين جميع الدول في السيادة، وهي أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يدعو جميع الدول التي لم تعترف بعد بالولاية القضائية للمحكمة إلى أن تفعل ذلك دون تحفُّظ.

١١ - **السيد ساركوفيتش** (بولندا): قال إن وفده يرحِّب بالتركيز الحالي على حكم القانون، وهو مبدأ يحتل موقع الصدارة في منظومة الأمم المتحدة ويرد أيضاً في دستور بولندا. والاجتماع الرفيع المستوى المعني بحكم القانون ووثيقته الختامية والتعهُّدات التي قدمتها الدول الأعضاء تمثّل جميعها خطوة هامة إلى الأمام؛ كما أن الإعلان يتضمَّن رؤية مشتركة قوية بالنسبة للمسائل المتعلقة بحكم القانون وسوف يؤدّي إلى تغيير الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة هذه المسائل. وهذه المناسبة تتيح نقطة انطلاق للمزيد من الجهود المشتركة التي تقوم بها كافة الجهات صاحبة المصلحة لتحويل حكم القانون إلى أساس راسخ تستند إليه العلاقات الإنسانية على المستويين الوطني والدولي ولتحقيق تقدُّم في اتجاه إرساء حكم القانون على نحو كامل كقاعدة دستورية للنظام العالمي. وعلى المستوى الوطني، تعتزم الحكومة نشر نتائج الاجتماع الرفيع المستوى على نطاق واسع وتوزيعه على كافة المؤسسات العامة وعلى المجتمع المدني، وإضافة المزيد إليها وفقاً للأولويات الوطنية لبولندا.

١٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بولندا عازم على المشاركة بنشاط في إجراء المزيد من المشاورات الشاملة بشأن حكم القانون استناداً إلى ما تحققه لجان الجمعية العامة من نتائج. وقد استجاب الوفد بالفعل إلى المناشدة التي وجهها الأمين العام وذلك من خلال التعاون النشط وتقديم تعهُّدات محدَّدة. وإبرام معاهدة عام ٢٠١٢ يمثّل واحدة من أهم المناسبات في السنوات الأخيرة وذلك بالنظر إلى ضخامة عدد الدول، وبينها بولندا، التي أصبحت أطرافاً في معاهدات الأمم المتحدة؛ وهذه المشاركة لا غنى عنها بالنسبة لتعزيز حكم القانون.

١٣ - **السيد أرشوندو** (دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات): قال إنه على مدى فترة الثلاثين عاماً الماضية تمتّع بلده بأطول فترة في تاريخه للحكم الديمقراطي، كما راوده الأمل في أن تنتهي حقبة الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية. وخلال فترة الثلاثة عقود هذه عملت دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تعميق قوة ديمقراطيتها وتحوّلت من التصويت الرسمي إلى المشاركة الشعبية المباشرة وإلى حق الشعب ليس فقط في أن ينتخب بل أيضاً في أن يتذكّر من حكموه. وإضافة إلى إجراء الانتخابات بانتظام جرى أيضاً إنشاء مؤسسات لإجراء الاستفتاءات وجمعيات تأسيسية. ولأول مرة في تاريخ البلد أصبح الشعب البوليفي قادراً على مناقشة دستور جديد، والتصويت عليه، وانتخب رئيساً من الشعب الأصلي يمثّل غالبية السكان. وقد شغلت النساء مواقع ريادية في الحكومة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب وفي محكمة الانتخابات. وأعرب عن امتنان وفده للمساعدة القيِّمة التي قدمتها الأمم المتحدة في هذه العملية. وقال إنه بالنظر إلى أن بلده يتصف بتنوعه الثقافي واللغوي فإن دستوره يرسي الطابع الجماعي لنظامه السياسي ويضمن الحريات الفردية والاجتماعية لمواطنيه.

١٤ - ودولة بوليفيا المتعدّدة القوميات هي أمة مسالمة وتتَّبع قواعد القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعتبر بوليفيا أنه ينبغي أن تفضّ النزاعات بوسائل سلمية، من خلال الوساطة والتحكيم، كما أنها لا تقرّ بأن القوة هي مصدر للقانون. ولهذا السبب فإن بوليفيا تتطلّع إلى استرداد المنطقة التي تطل على المحيط الهادئ والتي فقدتها في حرب عام ١٩٠٤ التي تعرّضت فيها للهزيمة.

١٥ - وقال إن بوليفيا قد أدخلت تغييرات هيكلية على مؤسساتها مع ضمان الفصل بين السلطات. وجرى إدراج معايير للتفاعل الثقافي والتوازن الجنساني في النظام تتعلّق باختيار أعضاء الهيئات القضائية، كما أنه يجري حالياً انتخاب أعضاء عدد من المحاكم بالتصويت الشعبي.

١٦ - وأضاف قائلاً إنه قد تبيَّن لوفده أن مما يدعو إلى الأسف أن نفس روح الديمقراطية ليست موجودة بعد في الأمم المتحدة. وهناك حاجة ملحَّة لإصلاح مجلس الأمن بحيث يمثّل العالم الناشئ ويعكس الديناميات الدولية الجديدة ويحترم الحقوق المتساوية لجميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يعكس مجلس الأمن تعددية أصوات المجتمع الدولي وليس مجرد مصالح القوى العسكرية في العالم، كما ينبغي ألاّ يكون أعضاؤه من الدرجة الأولى والدرجة الثانية.

١٧ - وليس من الممكن أن يكون النظام العالمي نظاماً ديمقراطياً دون أن يكون متعدّد الأطراف؛ فالقواعد الدولية التي تحكم حقوق الدول وواجباتها هي قواعد عالمية ويجب أن تنفَّذ على المستوى العالمي. وطالما أنه من الممكن أن يكون لأي بلد حق التدخُّل في شؤون بلد آخر، أو السيطرة عليه أو استغلاله، لن يكون من الممكن التحدُّث عن الحرية أو السيادة أو الديمقراطية. وأية دولة لا تقرّ بحقوق الإنسان أو تفرض عقوبات على بلد آخر أو تعاقب شعب بلد آخر بفرض حصار اقتصادي ومالي تكون قد تخلّت عن التعدّدية وألحقت أضراراً بالغة بمنظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه لذلك يرفض بلده جميع أشكال النهج الانفرادي ويأمل في أن تؤدّي أعمال اللجنة إلى المساعدة في النهوض بمسألة التعدّدية في الأمم المتحدة.

١٨ - **السيد تشيلويمبا تشيتمبو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون هو موضع للترحيب ويشكّل مطلع عهد جديد وإن الإعلان الصادر عنه له نفس الأهمية السياسية والقوة القانونية اللتين تتسم بهما بعض النصوص الهامة السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة، مثل إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠ ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد فتح الإعلان آفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي والدولي وخاصة بين الدول التي لديها خبرة طويلة في بناء المؤسسات الديمقراطية والدول التي لا تزال تضع الأسس المؤسسية لديمقراطياتها الناشئة. وسوف يكون الإعلان بداية لنهج توافقي يهدف إلى تحقيق هذا التعاون بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي حسبما يكون ملائماً فيما بين الدول ذات السيادة التي تتساوى جميعها، حسب تعريفها، في ما لديها من سلطة.

١٩ - وفي أفريقيا، يشكّل السعي من أجل النهوض بحكم القانون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية؛ وهو التزام سياسي وواقع اجتماعي. ومن المأمول أن تكون الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بالنسبة لحكم القانون على المستوى الدولي متفقة مع الإجراءات التي تتخذها الدول على المستوى الوطني وأن تؤدّي إلى إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة في عمليات اتخاذ قرارات المنظمة في مجالات السياسة والاقتصاد والبيئة.

٢٠ - **السيدة أونانغا** (غابون): قالت إن بلدها لا يزال مرتبطاً بحكم القانون في المجالين الدولي والوطني، وهو ما ينعكس في الجهود التي يبذلها لضمان السلام والعدالة في المجتمع. وفي أوائل التسعينيات سعت غابون إلى دعم المؤسسات الديمقراطية وذلك باعتماد دستور جديد، وهو دستور جرت بموجبه استعادة نظام لتعدد الأحزاب وإنشاء، أو تعزيز، مؤسسات مثل المحكمة الدستورية لجعل لجوء المواطنين إليها أمراً أكثر سهولة؛ والمجلس الوطني للاتصالات لتعزيز الطابع الجماعي لوسائط الإعلام؛ ولجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان. ووضعت غابون أيضاً آليات فعَّالة

لمحاربة الفساد؛ كما أنها عزَّزت حيوية واستقلالية الهيئات القضائية بزيادة المبالغ المخصصة في الميزانية وتقديم تدريب أفضل. ويجري تنفيذ برامج لزيادة الوعي من أجل زيادة فهم الناس للكيفية التي تعمل بها العدالة وزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة.

٢١ - وعلى المستوى الدولي تؤيد غابون بقوة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وغابون لها موقف ثابت بالنسبة لالتزامها للعيش في وئام مع جيرانها وسعيها من أجل حلّ أية نزاعات بوسائل سلمية. ولا تزال غابون تتمسّك بقوة بمبادئ تساوي السيادة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول. وفي عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادَل والتواصل يوجد ضغط لم يسبق له مثيل للتخلّي عن هذه المبادئ؛ ولذلك فإنه من المهم أن يؤكَّد من جديد التزام الدول والمؤسسات الدولية باحترامها.

٢٢ - ويوجد ارتباط وثيق بين السلم والتنمية وحكم القانون ويجب لذلك أن تأخذ أية دعوة لتعزيز حكم القانون في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للبلدان وخاصة البلدان التي تواجه ظروف نزاع أو التي خرجت منها. وفي واقع الأمر يشكّل وضع نظام قضائي فعَّال، وإنشاء وصيانة السجون، وتدريب موظفي إنفاذ القانون والعاملين في مجال القضاء، عبئاً ثقيلاً على الميزانيات الوطنية بما يؤدّي في بعض الأحيان إلى الإضرار بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى تعاون دولي فعَّال واستباقي، مع مراعاة الأولويات الوطنية، من أجل المساعدة في ترسيخ سيادة القانون لصالح الجميع.

٢٣ - **السيد بانين** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده لا يزال ملتزماً بتطبيق سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. غير أنه ينبغي أن تؤدّي سيادة القانون إلى المساعدة في الجمع بين البلدان وليس إلى التفريق بينها. وقد بيَّنت صياغة الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بحكم القانون أنه توجد تناقضات معينة. وقد تُستخدم مفاهيم ضيقة الأفق لا تحظى بتأييد عام في فرض ضغوط سياسية على دول معيّنة. وكانت هناك محاولات لجعل تعريف حكم القانون مقتصراً على التمتُّع بحقوق الإنسان على المستوى الوطني من أجل وضع أساس هشّ لإقامة هيكل مؤسسي ضخم. وينبغي ألاّ يتناول موضوع حكم القانون أنماطاً نموذجية مجردة بل يجب أن يتناول حقائق يمكن التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأنها.

٢٤ - وينبغي أن تكون مناقشة الموضوع، بما يشمل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، مقتصرة على اللجنة السادسة؛ وهذا المفهوم هو الأساس الذي تستند إليه الفقرة ٤١ من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى. غير أن بعض الموضوعات الفرعية المقترحة للمناقشات التي ستجري مستقبلاً بشأن حكم القانون ليست ملائمة للجنة لأنها موضوعات ضيقة النطاق، مثل الموضوع الفرعي المتعلِّق بتسجيل الولادة وتحديد الهوية الوطنية والمواطَنة. وينبغي أن تكون الموضوعات الفرعية التي ستناقَش مستقبلاً موضوعات فرعية تتعلق بحكم القانون على المستوى الدولي. ولمناقشة حقوق الإنسان على المستوى الوطني أنشأت الأمم المتحدة منابر متخصصة. والموضوعات الفرعية التي تثير اهتمام وفده هي الموضوعات التي تتعلّق بحكم القانون بالنسبة لتسوية المنازعات بوسائل سلمية، واستخدام القوة، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتنمية الاقتصادية، وإصلاح النظام المالي الدولي.

٢٥ - وقال إن الالتزام التام بميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى يشكّل عنصراً أساسياً في الجهود الجماعية التي تهدف إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين مع تكليف الآليات الدولية القضائية وغير القضائية بالقيام بدور هام. وأشار إلى أنه من هذه الناحية، يعرب وفده عن أسفه

لأن لجنة التحقيق الدولية المعنية بمسألة ليبيا لم تبحث على نحو كامل حالات وفيات المدنيين التي نجمت عن الضربات الجوية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأخيراً، ومع الترحيب بالجهود التي تبذلها المنظمة لدعم حكم القانون على المستوى الوطني، يعتقد الاتحاد الروسي بأنه ينبغي أن تكون المشاريع المتعلقة بصياغة الدساتير، وإدراج الالتزامات القانونية الدولية في التشريع المحلي، ودعم مؤسسات العدالة والحوكمة، مستندة إلى القواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإلى قواعد القانون الدولي المنطبقة وأن تأخذ هذه المشاريع في الاعتبار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٢٦ - **السيدة غيو** زياومي (الصين): قالت إن تطوير حكم القانون بما يحقق التعزيز المتبادَل على المستويين الدولي والوطني له أهمية كبيرة بالنسبة لدعم السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان. وتعزيز حكم القانون من شأنه أن يحقّق المصلحة المشتركة لجميع كيانات المجتمع الدولي. وكي تحقّق هذه الجهود نتائج فعَّالة من الضروري، أولاً، تأييد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعتَرف بها على المستوى العالمي، مثل المساواة في السيادة وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية. وثانياً، يجب أن يطبّق القانون الدولي بطريقة تتسم بالانتظام والاتساق دون اتباع معايير مزدوجة أو انتقائية؛ والأهم من ذلك هو أنه ينبغي ألاّ تندمج الدول في سياسات السلطة وفي التدخلات المسلحة تحت ستار القانون الدولي. وثالثاً، هناك حاجة إلى أن تبذل جهود من أجل تحسين التشريع الدولي، وخاصة في المجال غير التقليدي للأمن مع الحفاظ على الدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية. ورابعاً، على الرغم من أن فرض عقوبات على ارتكاب الجرائم الحربية والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية له أهمية أساسية فإنه ينبغي ألا يكون تحقيق العدالة على حساب السلام أو المصالحة الوطنية.

٢٧ - ومنذ الخمسينات تشترك الصين مع الهند وميانمار في مناصرة مبادئ التعايش السلمي الخمسة. ومؤخراً قدَّمت الحكومة الصينية مفهوماً لبناء عالم يسوده الوئام، وهو مفهوم يشمل العناصر التالية: دعم الديمقراطية والمساواة كأساس للتنسيق والتعاون؛ والسعي من أجل إقامة علاقات ودّية وتحقيق الثقة المتبادَلة كوسيلة لتحقيق الأمن المشتَرك؛ والعمل على تحقيق المساواة والمصلحة المتبادلة في السعي من أجل تحقيق التنمية المشتركة؛ واتباع نهج يتسم بالشمولية والانفتاح تجاه حوار الحضارات.

٢٨ - وبالنسبة لتنفيذ حكم القانون على المستوى الوطني لا يوجد نموذج موحَّد لحكم القانون يمكن تطبيقه على جميع البلدان؛ ويحق لجميع الدول أن تختار سُبل تحقيقه بحيث تكون متماشية مع ظروفها الوطنية ونظمها السياسية وتقاليدها القانونية. وفي ضوء هذا ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف مع إيلاء الاحترام الواجب لمبادئ المساواة في سيادة الدول وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية.

٢٩ - وقد بذلت الصين، من جانبها، جهوداً نشطة للبحث عن سُبل لإرساء حكم القانون تتناسب مع ظروفها وذلك في إطار نظام قانوني اجتماعي له خصائص صينية. وقالت إنه من بين التدابير الأخرى التي تهدف إلى حماية وتحسين حكم القانون أدرج بلدها أحكاماً تتعلق بحماية حقوق الإنسان في دستوره وفي مدونة الإجراءات الجنائية والتشريعات الأساسية الأخرى. وأشارت إلى أن الجهود التي تبذلها بلدها للنهوض بإصلاح النظام القضائي وتعزيز مساءلة الحكومة لا تزال مستمرة.

٣٠ - **السيدة ديدي** (ملديف): قالت إن حكم القانون هو أساس الحكم الرشيد والاستقرار لأي بلد؛ إذ أنه يضمن تسوية المنازعات على أساس عادل ويمنع إساءة استخدام

السلطة، كما أنه يمثّل خط الدفاع الأخير في حماية الكرامة الإنسانية. وينصّ دستور ملديف الجديد، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٨، على الفصل بين السلطات ووضع لائحة عالمية للحقوق وحرية وسائط الإعلام، كما أنه يحدِّد أهدافاً تتطلّب الالتزام التام بحكم القانون. وملديف، كبلد نشأت فيه الديمقراطية حديثاً، بحاجة عاجلة إلى أن تعزِّز مؤسساتها.

٣١ - وقالت إنه من بين التعهُّدات التي قدمها بلدها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحكم القانون التعهُّد بالتصديق على عدد من الصكوك الدولية الهامة، بما يشمل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، خلال فترة السنتين القادمتين. وبالنسبة للحالات التي يكون فيها تنفيذ التشريع المحلي، خلاف الصكوك الدولية، لا يزال معلقاً، تعهد بلدها باستكمال العملية خلال فترات زمنية محدَّدة. وأضافت قائلة إن بلدها قد أعلن عن اتخاذه لمجموعة تدابير تهدف إلى تعزيز حكم القانون على المستوى الوطني، بما يشمل بناء القدرات بالنسبة للخدمات القضائية وخدمات إنفاذ القانون، ووضع آليات بديلة لفض المنازعات وبرنامج شامل لمنع الجريمة وإصلاح السجون. وإضافة إلى هذا فإن ملديف قد قدّمت تعهّدات بشأن إدارة المؤسسات وتنظيم القطاع الاقتصادي والمساءلة المالية ووضع آليات مستقلة لمحاربة الفساد.

٣٢ - وتركّز ملديف أيضاً على تمكين النساء من خلال وضع تدابير تهدف إلى تنفيذ ''قانون العنف المنزلي'' الذي جرى سَنه مؤخراً، وتعزيز ''السلطة المعنية بحماية الأسرة''، وإقامة منازل مأمونة ووضع برامج لتقديم المساعدة القانونية لصالح ضحايا العنف الجنسي والعنف المنزلي، وزيادة تمثيل المرأة في المكاتب العامة. وتعهّدت ملديف أيضاً بسَنّ تشريع يتعلق بالاتجار بالبشر وبتنفيذ حملة لوسائط الإعلام ضد الاتجار بالبشر وضد قيام جماعات إجرامية وإرهابية منظمة بتجنيد الشباب. وملديف تطلب أيضاً الحصول على دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق هذه التعهدات الطموحة.

٣٣ - **السيدة أكيلو** (نيجيريا): قالت إن المجتمع الدولي يشارك في تحمّل المسؤولية بالنسبة لتعزيز حكم القانون الذي يعتبر شرطاً رئيسياً للتعاون والتعايش السلمي بين الدول. وليس من الممكن حماية حقوق الأفراد ومصالح من هم أقل قوة في الساحة العالمية إلاّ من خلال نظام دولي يستند إلى حكم القانون. وأضافت قائلة إن وفدها يشعر بالارتياح إذ يلاحِظ أن منظومة الأمم المتحدة تتبع نهجاً مترابطاً وواسع النطاق تجاه دعم حكم القانون بما يتماشى مع الخطط والأولويات الوطنية وتعزيز العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد نزاعات والمجتمعات التي خرجت من النزاعات. وقالت إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال حكم القانون، إلى العديد من الدول الأعضاء بما يشمل نيجيريا، هي موضع للتقدير البالغ.

٣٤ - وقالت إنه يوجد ارتباط وثيق بين حكم القانون والديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة. وبعد أن أدّت عودة نيجيريا في عام ١٩٩٩إلى اتباع نظام دستوري وديمقراطي إلى تمهيد الطريق نحو تعزيز حماية حقوق الأفراد والحريات الأساسية، بما يشمل المساواة أمام القانون والوصول إلى العدالة، واصلت نيجيريا العمل بإرادة قوية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال إضفاء الطابع المحلي على الصكوك الدولية ذات الصلة وعلى أفضل الممارسات. وأشارت إلى أن حكومتها قد عملت أيضاً على توسيع نطاق ولاية لجنة حقوق الإنسان وضمان استقلاليتها وأجرت إصلاحات تهدف إلى تعزيز العملية الديمقراطية، بصفة خاصة من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإلى جعل الهيئات القضائية أكثر استقلالية ومساءلة وكفاءة. والبرامج التي تنفّذها الحكومة تعالج مسائل إنمائية هامة مثل تخفيف حدَّة الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاجتماعي -

الاقتصادي المستدام. وقد أصبحت عملية وضع القوانين أكثر مراعاة لظروف الناس وأكثر حساسية بالنسبة لتلبية احتياجات الجماعات المحرومة والضعيفة. ودور الهيئات القضائية كجهة تحكيم نهائية ضمن فروع الحكومة الثلاثة بالنسبة لحماية حقوق الأفراد وحل النزاعات الانتخابية أوجد بيئة تجعل تحقيق السلم والاستقرار أمراً ممكناً. ويجري القيام بإصلاحات لتعزيز الاستقلالية والمساءلة والكفاءة والفعالية بالنسبة لها.

٣٥ - ومبدأ المساواة بين الدول يشكّل عنصراً هاماً في تعزيز حكم القانون الذي يحتاج الأمر إلى تعزيزه باسم العدالة على المستويين الوطني والدولي وإلى جعله مستنداً إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة التي جرى التأكيد عليها من جديد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولذلك فإنه ينبغي أن يستبعد هذا المبدأ الانتقائية في احترام وإنفاذ القانون الدولي. ولمحكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية الأخرى دور هام في حل النزاعات الدولية، في حين أن المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى قد أسهمت في إنهاء الإفلات من العقاب؛ وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم اللازم إليها.

٣٦ - وأعربت عن رغبتها في أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد أن نيجيريا سوف تلتَزم بالحكم الذي أصدرته المحكمة الدولية بالنسبة لقضية الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا (الكاميرون ضد نيجيريا؛ غينيا الاستوائية طرف متدخل) الذي تنازلت نيجيريا بموجبه للكاميرون عن شبه جزيرة ياكاسي. غير أن نيجيريا لا تزال تشعر بالقلق إزاء النيجيريين الذين يعيشون في المنطقة وناشدت الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين.

٣٧ - **السيد غريبي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يمكن التطلُّع إلى عالم يتسم بالأمن والسلام والرخاء إلاّ من خلال احترام حكم القانون. وأضاف قائلاً إن وفده قد شارك بنشاط في المشاورات التي أجريت بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد بشأن حكم القانون. غير أن الإعلان لا يتفق مع ما كان متوقّعاً بالنسبة لبعض المجالات التي لها علاقة بتعزيز حكم القانون على المستوى الدولي. والمسائل التي يحتاج الأمر إلى مواصلة بحثها في اللجنة السادسة تشمل الجزاءات، وتطبيق القوانين المحلية في أقاليم خارجة عن الحدود الأقليمية، وإصلاح مجلس الأمن؛ والتعبيرات المستخدَمة في الفقرة ٢٨ من الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مجلس الأمن هي تعبيرات تثير الشكوك.

٣٨ - وكل أمة لها حق سيادي في وضع نموذج خاص بها لحكم القانون وفي تطوير نظام قانوني يستند إلى تقاليدها الثقافية والتاريخية والقانونية. وهذا الحق ينبع من مبدأ المساواة بين الدول في السيادة ومبدأ عم التدخُّل في شؤونها الداخلية، وهما مبدآن واردان، بالإضافة إلى الحق في تقرير المصير، في القانون الدولي وفي الميثاق. ولذلك فإنه ينبغي أن تلتزم الأمم المتحدة بقوة بمبدأ الملكية الوطنية في المساعدة التقنية التي تقدمها لتعزيز حكم القانون.

٣٩ - ويجب على جميع الدول أن تحتَرم القانون الدولي على قدم المساواة. والقانون الدولي يتطلّب، بصفة خاصة، أن تمتنع الدول عن توجيه تهديدات غير قانونية أو استخدام العنف. وتوجَد حالات كثيرة تخلّت فيها دول قوية عمّا عليها من التزامات بموجب الميثاق واستخدَمت نفوذها في المنظمة لفرض إرادتها على دول أخرى.

٤٠ - وعلى الرغم من أن مجلس الأمن تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية بالنسبة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين فإن ولايته ليست غير محدودة؛ وهو مُلزَم بأن يمارس سلطاته وفقاً لأهداف ومبادئ الميثاق. واتخاذ المجلس

لقرارات، بما يشمل قرارات فرض العقوبات، استناداً إلى معلومات غير صحيحة أو تحليل له دوافع سياسية أو تحت ضغط سياسي من عدد قليل من أعضائه الدائمين، من شأنه أن يؤدّي إلى تقويض مصداقيته والإساءة إلى سمعته. وينبغي إصلاح المجلس كي يصبح متسماً بالمساءلة والشفافية والاستناد إلى القواعد، وهو ما كانت تسعى إلى تحقيقه منذ فترة طويلة دول أعضاء عديدة.

٤١ - ومن الواضح أن تطبيق التشريع المحلي من طرف واحد وخارج نطاق الولاية الوطنية على بلدان أخرى يتعارض مع حكم القانون على المستوى الدولي. ومن الممكن وصف هذا الاستخدام غير السليم لصك قانوني على أنه فعل غير مشروع دولياً في كثير من الحالات. وإضافة إلى هذا فإن الانتقائية وازدواجية المعايير في تطبيق المعاهدات الدولية من شأنهما الإخلال بطبيعة وأهداف حكم القانون.

٤٢ - **السيد ميتسيباليس** (اليونان): قال إن الأهداف المشتَرَكة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وضمان التمتُّع على المستوى العالمي بحقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال مؤسسات لحكم القانون ودعم تلك المؤسسات. ووجود هذه المؤسسات في ظروف الأزمات المالية والاقتصادية الصعبة له أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق النمو الشامل والمستدام؛ كما أن التوزيع العادل لتكاليف السياسات الاقتصادية وللفوائد التي تحققها له أهمية أساسية بالنسبة للتماسك الاجتماعي.

٤٣ - وعلى المستوى المحلي، تضمن اليونان حكم القانون من خلال آليات للمساءلة وإصلاحات قضائية شاملة ومجموعة كبيرة من السلطات المستقلة ومؤسسات حقوق الإنسان؛ كما أنها ستواصل اتخاذ تدابير لتحسين نظام العدالة والخدمات العامة، ومحاربة الفساد، ومكافحة الجريمة المنظمة بما يشمل الاتجار بالبشر، وتحقيق مساواة كبيرة بين الجنسين.

٤٤ - وفيما يتعلّق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بحكم القانون فإن اليونان سجَّلت تعهّداً طوعياً بأن تقوم بإعداد، وتنفيذ، خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد. ووفقاً لهذه الخطة سوف تعمل اليونان على جعل التشريع الوطني متماشيا مع التوصيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، كما أنها سوف تضع مبادرات سياسية وقضائية ملائمة. وقد تعهدت اليونان أيضاً، مع بعض الدول الأخرى، بأن تسهم في الجهود التي تُبذل على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز المصداقية والعدالة والإعادة إلى الوطن وضمانات عدم التكرار أو بصفة خاصة في تقديم الدعم إلى أعمال المقرر الخاص الذي عيَّنه مجلس حقوق الإنسان لبحث هذه المسائل.

٤٥ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن حكم القانون هو الأساس الذي يقوم عليه أي نظام عالمي يتسم بالاستقرار والاتساق ويستفيد في ظله البشر ككل من السلام والأمن والتنمية والتقدّم الاجتماعي والرخاء. وعلى هذا فإن تعزيز حكم القانون على المستويين الوطني والدولي هو مسؤولية جماعية، كما أن الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في هذا الجهد. وأضاف قائلاً إن بلده الذي انجرف منذ فترة طويلة في دائرة النزاع يُدرك جيداً التحديات المترتبة على ذلك. وخلال فترة أحد عشر عاماً بُذلت فيها جهود لبناء الدولة أرسى بلده، بدعم من المجتمع الدولي، حكم القانون في صميم استراتيجيته التي تهدف إلى استعادة السلم والاستقرار الدائمين. وقد اعتمدت أفغانستان دستوراً يحمي حقوق جميع المواطنين، كما أنها قامت بعملية شاملة لإصلاح الإطار القانوني الوطني ووضعت خطط عمل لبناء القدرات. وبصفة خاصة، نفَّذت أفغانستان بنجاح إصلاح القطاع الأمني بما أدَّى إلى تشكيل جيش وطني وشرطة وطنية. وتتولّى قوات الأمن الوطنية الأفغانية مهمة العمليات القتالية في جميع أنحاء البلد بدعم من البلدان الشريكة والأمم المتحدة. والتحديات

ذات الأولوية تشمل في الوقت الحالي، ضمن ما تشمله، محاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

٤٦ - وأشار إلى أن وفده يدعم تماماً نتائج الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى المعني بحكم القانون، وإلى أن عبء ترجمة الالتزامات السياسية إلى نتائج واقعية يقع على عاتق جميع الدول. وقال إن الإعلان يبرز أهمية الملكية الوطنية في أنشطة حكم القانون، وهو ما يعني أنه ينبغي أن يكون الدعم الدولي متماشياً مع احتياجات وأولويات الدول بالنسبة للمساعدة. ويمكن القيام بما هو أكثر من ذلك لزيادة القدرة التشغيلية للأمم المتحدة في مجال حكم القانون. وبصفة خاصة، يحتاج الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون إلى زيادة الموارد كي يؤدّي ولايته على نحو يتسم بالفعالية. قال إن وفده يؤيِّد مواصلة النظر في بند جدول الأعمال المتعلِّق بحكم القانون ويعتبر أنه من الضروري دمج بُعد سيادة القانون في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وتخفيف حدّة الفقر.

٤٧ - **السيد أجوان** (جنوب السودان): قال إن بلده، وهو أحدث بلد عضو في الأمم المتحدة، قد حقّق استقلاله من خلال استفتاء وطني سلمي وديمقراطي جرت مراقبته دولياً. وبالنظر إلى أن جنوب السودان يقوم بمهمة كبيرة لبناء الدولة والأمة فإن حكم القانون هو الأساس الصلب الذي سوف تستند إليه المؤسسات القانونية للبلد. وجنوب السودان ملتزم بتعزيز العدالة والحرية والكرامة الإنسانية وحكم القانون على المستويين الوطني والدولي. وقد اعتمد جنوب السودان دستوراً مؤقتاً يسند السيادة إلى الشعب مع ممارسة الدولة لتلك السيادة من خلال مؤسساته الديمقراطية والتمثيلية. وينص الدستور الانتقالي على أن دولة جنوب السودان قد أنشئت استناداً إلى مبادئ العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية؛ كما أنه يتضمَّن شرعة حقوق تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وتضمن الحقوق والحريات الأساسية ويقيِّد عُقوبة الإعدام. وقد شكِّلت اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور، التي تعمل على جمع الآراء من جميع الجهات صاحبة المصلحة بشأن مضمون الدستور المقبل، مع مراعاة التنوُّع الجنساني والسياسي والاجتماعي والإقليمي على النحو الواجب.

٤٨ - وذكر أن حكومته قد بدأت في تحديد المعاهدات المتعددة الأطراف والإقليمية التي ينبغي أن تصدِّق عليها أو أن تنضم إليها وتدرجها في القانون المحلي. وقد انضم جنوب السودان حتى الآن إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، كما أنه أصبح عضواً في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي؛ ومن المتوقَّع أن ينضم قريباً إلى جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الحكومة تقوم مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومع هيئات أخرى متعددة الأطراف بتنفيذ المهمة التي تنطوي على تحريات والتي تتمثل في إقامة مؤسسات قوية وفعَّالة معنية بسيادة القانون وذلك بتقديم التدريب إلى أعضاء الهيئات القضائية وإلى العاملين في وزارة العدل ومؤسسة السجون وقوة الشرطة.

٤٩ - وقال إنه إقراراً بأهمية آليات فض النزاعات الدولية سوف تسعى حكومته من أجل تسوية نزاعاتها الدولية بوسائل سلمية عن طريق محكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم القضائي الأخرى. وأضاف قائلاً إن حكومته وافقت على التسوية التي قدمتها محكمة التحكيم الدائمة بشأن النزاع مع السودان المتعلّق بمنطقة أبيي الحدودية، وقبلت على نحو كامل قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ لسنة ٢٠١٢، ووافقت على إجراء مفاوضات سلمية تحت رعاية الهيئة التنفيذية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن مسائل ما بعد الاستقلال.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن حكومته تقرّ بأن القانون العرفي والعدالة المستمدة من التقاليد لهما دور بجانب دور المؤسسات القضائية الرسمية ولكنها سوف تقوم بتعديل، أو إلغاء، أية أحكام أو ممارسات تستند إلى الأعراف وتكون منطوية على انتهاك للدستور. ومن هذه الناحية، بدأت الحكومة في تحديد المجالات التي يوجد بالنسبة لها تعارض بين الآليات التقليدية والنظام الرسمي وذلك من أجل دعم الروابط في نظام العدالة بكامله، كما أنها أقامت مركزاً لبحوث القانون العرفي من أجل ضمان اتسام وضع السياسات وتنفيذها بالفعالية والكفاءة من هذه الناحية. وذكر أن الحكومة سوف تعمل على مكافحة كافة العادات والتقاليد التي تسيء إلى كرامة النساء ووضعهن، كما أنها ستواصل العمل على إصلاح نظام العدالة المستندة إلى التقاليد مع الحفاظ على القواعد الاجتماعية الإيجابية للمجتمعات التقليدية.

٥١ - وقال إن جنوب السودان ملتزم بتعزيز حلقة الوصل بين حكم القانون على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي وبضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الأخرى على جرائمهم.

٥٢ - **الآنسة المريخي** (قطر): قالت إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يساعد على الحفاظ على السلام، ويشجّع التنمية، ويزيد من فرص التعاون، ويكون عاملاً داعماً لبناء عالم متجانس. فعلى الصعيد الوطني تحتكم المجتمعات التي تحظى بقدر وافٍ من الأمن والسلام إلى قضاء مستقل يكفل القواعد والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتتوافر فيه تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ مفهوم سيادة القانون، وسُبل الانتصاف لجبر الضرر، ويخضع فيه للمساءلة كل من ينتهك القانون بما في ذلك الدولة نفسها.

٥٣ - وعلى الصعيد الدولي، لا بد من خضوع العلاقات بين الدول لمبادئ القانون الدولي، بما يشمل مبدأ المساواة في السيادة. ولا بد من أن تكون تسوية المنازعات الدولية بوسائل سلمية مع وجود آليات ردع لمنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من قِبَل بعض البلدان. ومن مصلحة جميع الدول أن تلتزم بالاتفاقات المعقودة وبالقرارات الدولية. وإقبال الدول على المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون هو دليل على تزايد الأهمية المحورية لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويمثّل فرصة للدول لتوسيع توافقاتها حول تعزيز مبدأ سيادة القانون على مستوياته المؤسسية والإجرائية والموضوعية.

٥٤ - وقد اتخذت حكومة قطر إجراءات لتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون كمبدأ يحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تسعى دائماً إلى تحقيق المساواة في ظل القانون والمساءلة أمامه والعدل في تطبيقه. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد أصبحت طرفاً في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان. ولتعزيز ثقافة سيادة القانون على المستوى الوطني تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير تهدف إلى رفع مستوى وعي الجميع بالقانون؛ وضمان وصول الجميع إلى آليات إنفاذ القانون وتحقيق العدالة؛ وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز؛ وضمان استقلالية القضاء؛ وضمان أن تخضع السلطة التنفيذية للقانون؛ وعدم تعرّض أي شخص لأية معاملة تتنافى مع الكرامة الإنسانية؛ وضمان أن تحترم الدولة ما عليها من التزامات وفقاً للاتفاقيات الدولية في القانون الدولي العرفي.

٥٥ - وأنشأت حكومة قطر هيئة للرقابة الإدارية والشفافية وتم تخويلها الصلاحيات والموارد التي تمكّنها من تنفيذ ولايتها. وإضافة إلى هذا فقد عُقدت في الدوحة الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتم افتتاح مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد.

وأنشأت قطر عدداً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية، كما أنها تسعى لترويج ثقافة احترام القانون الوطني والقانون الدولي من خلال المؤتمرات وحلقات العمل.

٥٦ - **السيد ديستا** (إريتريا): قال إن التمسُّك بسيادة القانون هو الركيزة الأساسية للتعايش السلمي وشرط مُسبق لإقامة علاقات بين الدول. وينبغي تطوير البعد الدولي والبعد الوطني لحكم القانون بطريقة تحقق التوازن، كما ينبغي أن تواصل اللجنة مناقشة هذين البعدين من أجل التوصُّل إلى رأي مشترك بشأن هذه المسألة. وأضاف قائلاً إن حكومته ملتزمة التزاماً شديداً بتأييد ووضع نظام دولي يستند إلى حكم القانون وتكون الأمم المتحدة محوره الأساسي. ووضع قواعد واضحة ونظام فعَّال لمنع أعمال العنف هو شرط مسبق لتحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين. وليس من الممكن وضع نظام فعَّال متعدِّد الأطراف إلاّ إذا كان يستند إلى قواعد واضحة وشفافة تنطبق على جميع الأطراف الفاعلة دون انتقائية وازدواجية في المعايير. وتطبيق سيادة القانون على نحو غير منتظم على المستوى الدولي أدّى إلى عدم معالجة العديد من المسائل والنزاعات الهامة وتركها دون حل وإلى انحسار الثقة في النظام المتعدِّد الأطراف.

٥٧ - وحلّ النزاعات بالوسائل السلمية يشكِّل أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ومبدأً أساسياً. ولذلك فإنه ينبغي أن تمتنع الدول عن اتخاذ تدابير من طرف واحد تتعارض مع القانون والميثاق وقد تضر بالسلام والأمن والتنمية في دول أخرى. ويجب أن يكون تعزيز حكم القانون على المستوى الدولي شاملاً لإجراء إصلاحات عاجلة بالنسبة للمؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

٥٨ - **السيد كارين** (إسرائيل): قال إن حكومته مُلتَزمة بحكم القانون على المستويين الوطني والدولي. وأضاف قائلاً إن التعددية والديمقراطية هما حجر الزاوية بالنسبة للنظام الحكومي في بلده. وسيادة القانون هي الأساس بالنسبة لأي نظام ديمقراطي وليس من الممكن تنفيذ هذا النظام إلاّ من خلال الحكم الرشيد وتشكيل هيئة قضائية متماسكة ومستقلة وغير متحيِّزة. ومبدأ استقلالية القضاء هو مبدأ مكرّس في القانون الأساسي لإسرائيل، كما أنه من المعروف دولياً أن المحاكم الإسرائيلية تتخذ قرارات حاسمة بشأن مسائل مختلفة تتعلق بسيادة القانون.

٥٩ - والأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا الإسرائيلية عززت حقوق المشتبه فيهم والمتهمين، ووسعت نطاقها، كما أنها دعمت ضمانات المعاملة وفقاً للأصول القانونية. وقد نصت قرارات هامة صدرت في السنوات الأخيرة على عدم صحة الأدلة التي تم الحصول عليها بوسائل غير قانونية؛ كما أنها أعلنت أنه لا يجوز الحصول على اعترافات بالإكراه وألغت أحكاماً تقيِّد حق الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجرائم تتعلق بالأمن في الاتصال بمستشار قانوني. ومن هذه الناحية لا يمكن المبالغة في أهمية المساعدة القانونية التي يقدمها مكتب المحامي العام. والمحكمة لها أيضاً تأثير كبير بالنسبة لحماية وتعزيز الحريات المدنية والحقوق الدستورية بما يشمل حرية الصحافة.

٦٠ - ومع ذلك فإن تأييد سيادة القانون في بلد ديمقراطي يمثل تحدياً، خاصة في القضايا التي تتعلق بالإرهاب والأمن القومي والتي تبت فيها المحكمة العليا بانتظام. وحسبما أدلى به رئيس سابق للمحكمة العليا في حكم شهير يصف طرائق استجواب معينة لأشخاص متهمين بارتكاب أعمال إرهابية، ليست كل الوسائل مقبولة في بلد ديمقراطي يحافظ على سيادة القانون، كما أن الإقرار بالحريات الفردية يمثل عنصراً هاماً لمفهومه المتعلق بالأمن. وقامت المحكمة أيضاً بعملية تمحيص دقيق وشديد للتشريع البرلماني والسياسة التنفيذية والإجراءات الإدارية. وبتطبيق القواعد الواسعة النطاق لحق

المثول أمام المحكمة وافقت المحكمة على أن تستمع إلى التظلمات المقدمة من المواطنين وغير المواطنين، على حد سواء، ومن المجتمع المدني. ومن الواضح أن وجود ثقافة تعددية ومجتمع مدني نشط وتعليم مدني له أهمية أساسية بالنسبة لسيادة القانون.

٦١ - والفساد يمثّل أحد التحديات الأخرى التي تواجه سيادة القانون. وفي السنوات الأخيرة قدِّمت للمحاكمة في إسرائيل شخصيات عامة بارزة بتهم تتعلق بالفساد وأدين بعضها. وهذه الحالات تمثل المبدأ القائل بأن الجميع متساوون أمام القانون والذي يذكِّر بأن ضمان نزاهة إنفاذ القانون واستقلالية مكتب المدّعي العام هما أيضاً عنصران أساسيان لسيادة القانون.

٦٢ - وقال إن دعم سيادة القانون على المستوى الدولي يتطلّب وضع نظام فعَّال متعدد الأطراف ويستند إلى القانون المدني. وأضاف قائلاً إنه من هذه الناحية تؤيد حكومته أعمال لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارة الدولية بالنسبة لوضع قانون دولي. وأشار إلى أن إسرائيل طرف في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان وصدَّقت مؤخراً على اتفاقية حقوق المعوّقين. وقال إن إسرائيل تقدِّر الأعمال التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وشكّلت فريقاً مشتَرَكاً بين الوزارات كي ينظر في وسائل تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي تصدرها هيئات المعاهدات على المستوى الوطني.

٦٣ - وأشار إلى أنه بالنسبة للإسهام القيِّم الذي تقدمه المحاكم الدولية في تحقيق سيادة القانون يشارك وفده الوفود الأخرى في تأكيد أهمية تحقيق التكامل والتشديد على أنه تقع على عاتق الدول مسؤولية أساسية بالنسبة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي ومحاكمة المتهمين بارتكابها. وذَكَر أن إسرائيل تدعم الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها من جانب الأمم المتحدة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، كما أنها أسهمت في القيام بهذه الجهود في أفريقيا وفي مناطق أخرى.

٦٤ - وقال إن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون كان يمثّل تطوّراً هاماً بالنسبة للإقرار بسيادة القانون. غير أنه مما يؤسف له أنه خلال إجراء المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالوثيقة الختامية لم تتمكّن الدول الأعضاء من التوصُّل إلى توافق في الآراء بالنسبة للفقرات التي تتضمّن العناصر الأساسية لسيادة القانون أو بالنسبة لإيجاد مفهوم مشترك لما يشكّل سيادة القانون، وهي مفهوم لم يكن من الممكن التعبير عنه بأوصاف رسمية ومؤسسية وهو ما أخلّ بمضمونه الموضوعي والمعياري الأساسي.

٦٥ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): قال إن الإعلان الختامي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون يمثل توازناً دقيقاً بين الأفكار التي كان يبدو أنه يتعذَّر التوفيق بينها. وليس من الممكن أن تحقق سيادة القانون ازدهاراً إلاّ إذا كانت تستند إلى التعدّدية التي تتجنّب اتخاذ إجراءات عقابية. وزمبابوي تؤكد من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمّن الخطوط العريضة للمبادئ التي توجِّه العلاقات بين الدول وسيادة القانون على المستوى الدولي بما يشمل السيادة المتساوية للدول؛ وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول واحترام وحدة أراضيها؛ وحق الشعوب في تقرير المصير. وينبغي على جميع الدول أن تعمل على حلّ نزاعاتها بوسائل سلمية وأن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ومما يؤسف له أن بعض الدول تلجأ في كثير من الأحيان إلى اتخاذ إجراء من طرف واحد وهو ما يتعارض مع سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة. وازدواجية المعايير والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي من شأنهما الإخلال بسيادة القانون على المستوى الدولي.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن حكومته تحقق على المستوى الوطني تقدماً كبيراً في تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وأنشأت ثلاث لجان مستقلة معنية بحقوق الإنسان ووسائط الإعلام والانتخابات. وقد حققت زمبابوي تقدماً كبيراً بالنسبة لعملية اعتماد دستور شعبي يعبِّر عن تطلعاتها الوطنية. والتقدُّم المحرز في هذه المجالات يبشر بالخير بالنسبة للنجاح في معالجة التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

٦٧ - **السيد إيدن تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إن الالتزام بسيادة القانون هو حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات الدولية بين الدول، كما أنه يمثّل مكونة أساسية للحكم الرشيد على المستوى الوطني وأداة فعَّالة لمعالجة تحديات مثل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وحقوق الإنسان وتغيّر المناخ. وأضاف قائلاً إن احترام سيادة القانون منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وضروري لدعم مبادئ أساسية مثل المساواة في السيادة بالنسبة لجميع الدول. وأشار إلى أنه إضافة إلى هذا يرى وفده أنه ينبغي أن تعالج الدول أية أوجه نقص بالنسبة للوفاء بما عليها من التزامات محلية ودولية. وقال إنه لذلك يعرب وفده عن ترحيبه بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن دستور ترينيداد وتوباغو يقرّ بأن سيادة القانون هي الركيزة التي تستند إليها العلاقة بين الدولة ومواطنيها. والدستور يحمي الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز على أساس العنصر أو الأصل أو اللون أو الدين أو نوع الجنس، كما أنه يتضمّن أحكاماً تضمن المساواة أمام القانون وحماية القانون. والفصل بين سلطات مختلف فروع الحكومة ووجود هيئة قضائية مستقلة لا غنى عنهما بالنسبة لضمان سيادة القانون. وإقراراً من حكومته بالعلاقات المترابطة القائمة بين سيادة القانون على المستوى الوطني والمستوى الدولي، والتي يعزِّز بعضها بعضها، أصبحت طرفاً في معاهدات واتفاقيات دولية عديدة وأضفت عليها قوة القانون محليا.

٦٩ - وقال إن وفده يقرّ بأن للأمم المتحدة دور هام في مساعدة الدول على تعزيز سيادة القانون، ويثني على الجهود التي تُبذل في هذا الشأن من جانب وحدة سيادة القانون وقسم المعاهدات وشعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وأضاف قائلاً إن حكومته تدعم الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لإجراء التحقيقات وبالنسبة لإجراء محاكمات بشأن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها وتتوفر أدلة مقبولة وكافية بشأنها. وترينيداد وتوباغو ملتزمة أيضاً بالعمل مع الأمم المتحدة وشركائها في المنطقة وفي نصف الكرة الأرضية الذي تقع فيه وذلك من أجل ضمان زيادة التمسُّك بسيادة القانون.

٧٠ - **السيد داسيلفا بيانتو** (تيمور-ليشتي): قال إن تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي له أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية والتمتّع بجميع حقوق الإنسان الأساسية. وأضاف قائلاً إن الخبرة التي اكتسبتها تيمور-ليشتي، كبلد ناشئ يمر بمرحلة ما بعد النزاع، قد جعلتها تدرك جيداً أهمية تسوية النزاعات بالوسائل السلمية مع تعزيز سيادة القانون. والعدالة، بمعناها الأوسع نطاقاً، تشمل قطاعات المجتمع والاقتصاد والسياسة والقانون وليس من الممكن تحقيقها إلاّ في بيئة يسود فيها السلام. ومن بين القوانين الجديدة العديدة التي وضعتها حكومته، والمؤسسات التي أنشأتها، كانت الأولوية لبناء مؤسسات قضائية قوية وذلك من أجل استكمال الإصلاحات التي تقوم بها بالنسبة لإنفاذ القانون وقطاع الأمن. ولتوفير العدالة لمن يقيمون خارج العاصمة وضعت الحكومة برنامجاً لجعل نظام العدالة

نظاماً لا مركزياً وتقديم المساعدة التقنية إلى المحاكم والمدّعين العامين في المقاطعات وإلى المحامين العامين.

٧١ - وقد شاركت تيمور-ليشتي في اجتماع جانبي عُقد في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة تحت عنوان ''الصفقة الجديدة: منظورات وتوقّعات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى الموسَّعة (G7+)''، وهو اجتماع بيَّن قيمة تبادل أفضل الممارسات مع المجتمع الدولي وضمان الملكية الوطنية والقيام بدور ريادي في مشاريع بناء القدرات التي يدعمها المجتمع الدولي. وتيمور-ليشتي ترحّب بالدعم الذي تلقته من حكومة أستراليا لمساعدتها في تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وتطبيقها من خلال تعزيز الصلة بين نظم الشرطة والقضاء والإصلاح.

٧٢ - وقد انعكست الطبيعة الشاملة لسيادة القانون في المناقشة الرفيعة المستوى التي أبرز فيها العديد من المشاركين الروابط القائمة بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. ومبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية منصوص عليها في دستور البلد الذي ينص على أن تحمي الحكومة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين مع احترام مبادئ الدولة الديمقراطية التي تستند إلى حكم القانون. وقد صدَّقت تيمور-ليشتي أيضاً على جميع الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك على الرغم من أنها لا تزال تواجه صعوبات بالنسبة لتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات المختلفة بسبب ضعف القدرات. وانتخاب مواطن من تيمور-ليشتي كخبير في اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يساعد بلده على تحسين سياسته المحلية وتعزيز قدرته في مجال الإبلاغ.

٧٣ - وتيمور-ليشتي تدعم دور المحاكم والهيئات القضائية في تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي. ومن هذه الناحية، بدأت تيمور-ليشتي عملية لقبول الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية ودعمت أعمال المحكمة الجنائية الدولية والجهود الدولية التي تهدف إلى منع الإفلات من العقوبة.

٧٤ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن وفده يرحّب بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون التي تعكس الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء بدعم سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وأضاف قائلاً إن بلده متفق مع التقييم الذي وضعه الأمين العام والذي مفاده أن سيادة القانون تجعل من الممكن التنبؤ بالإجراءات التي تتخذها الدول وتضفي الشرعية على تلك الإجراءات، كما أن لها أهمية أساسية بالنسبة لممارسة العدالة ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٧٥ - وقال إن تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي له نفس أهمية تعزيزها على المستوى الوطني. والتزام جميع الدول التزاماً شديداً بوضع نظام عالمي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الأخرى المتفق عليها دولياً هو عنصر ضروري لتحقيق السلم والرخاء المستدامين. ويجب أن تعكس أعمال المنظمات الرئيسية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، المعنى الواسع لعدالة المجتمع الدولي. وأشار إلى أن حكومته تؤيّد الدور الذي تقوم به محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الدولة.

٧٦ - غير أنه ينبغي سدّ الثغرة الموجودة بين الالتزامات على المستوى الدولي والتنفيذ على المستوى الوطني. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء مسؤولة أساساً عن تنفيذ سيادة القانون في أراضيها فإن البلدان لا تمر جميعها بنفس المرحلة الإنمائية. ويجب صياغة مشاركة عالمية حقيقية من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء، وبصفة خاصة البلدان النامية، على الوفاء بما عليها من التزامات وفقاً للمعاهدات.

٧٧ - وفي حين أن الحق في إبداء الرأي هو أحد الحقوق غير القابلة للتقييد حسبما تنص عليه المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن حرية التعبير ليست حرية مطلقة، وهي تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة، ويجب أن تكون ممارسة هذا الحق متسمة بالمسؤولية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القوانين والصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، مع احترام حقوق وحريات الأشخاص الآخرين والوفاء بالمتطلبات الأخلاقية والمحافظة على النظام العام.

٧٨ - وعلى المستوى الوطني، يوجد ترابط وتعزيز متبادل بين حكم القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، كما أن هذه العناصر تشكّل الأساس لإقامة مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة. وللمجتمع المدني ووسائط الإعلام أيضاً دور هام بالنسبة لاستكمال الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان المساءلة وتوفُّر الشفافية. ومنذ عام ١٩٩٨ تجري في إندونيسيا تغييرات إيجابية. وقد أُدخلت على الدستور عدة تعديلات، كما جرى إنشاء المحكمة الدستورية واللجنة القضائية ولجنة مكافحة الفساد وذلك من أجل إيجاد نظام إداري يتسم بالشفافية والمساءلة والشرعية. ولذلك فإن إندونيسيا تهيب بجميع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام أن تقدّم إليها المساعدة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٧٩ - وقال إن إندونيسيا تؤيّد الطلب الذي قدَّمته دولة فلسطين كي تُقبل كدولة عضو في الأمم المتحدة؛ وإن هذه الجهود تتفق مع الحق في تقرير المصير والاستقلال، وتتماشى مع التزام المجتمع الدولي بدعم حكم القانون على المستوى الدولي.

٨٠ - **السيد جافاروف** (أذربيجان): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون سوف يلفت الانتباه بدرجة أكبر على المستوى الدولي إلى هذه المسألة. وأضاف قائلاً إن أذربيجان ملتزمة باتباع نظام دولي يستند إلى القانون الدولي. وأضاف قائلاً إن حكومته مستمرة في إجراء إصلاحات تهدف إلى تعزيز سيادة القانون - وهي مبدأ منصوص عليه في دستور البلد - وحماية حقوق الإنسان. وأذربيجان طرف في جميع المعاهدات الرئيسية العالمية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أن جميع الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تلك المعاهدات مدرجة في دستورها.

٨١ - والتعاون المتعدد الأطراف الذي يستند إلى حكم القانون وميثاق الأمم المتحدة له أهمية أساسية بالنسبة لمواجهة التحديات العالمية الحالية والمقبلة ولضمان تحقيق التنمية المستدامة والتعايش السلمي فيما بين الدول. وأشار إلى أن وفده يوافق على ما ورد في التقييم الذي أعدَّه الأمين العام والذي خلص إلى أنه في حين أن وضع قوانين دولية له ضرورة في بعض الأحيان فإن التحدّي يكمن في ضمان التنفيذ والالتزام بما يتفق مع الإطار القانوني الموجود. ومن هذه الناحية، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان اتباع نهج موحَّد إزاء سيادة القانون وإلى مواجهة التهديدات والتحديات التي لا تزال تؤثِّر على النظام القانوني الدولي؛ وتُضعف الوحدة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية واستقرارها؛ وتزيد من عدم مراعاة حقوق الإنسان. واتخاذ تدابير صارمة لضمان التزام أطراف النزاعات المسلحة على نحو كامل بما عليها من التزامات، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون المتعلِّق بحقوق الإنسان، له أهمية حاسمة ويجب أن تكون له أولوية.

٨٢ - وعدم وجود اتفاق بشأن المسائل السياسية في ظروف النزاع المسلّح والاحتلال العسكري لا يمكن

استخدامه كذريعة لانتهاك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. واستمرار الأوضاع غير القانونية بسبب الظروف السياسية لا يضفي الطابع القانوني عليها. ومن المهم إعادة التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تطبيق جميع القواعد القانونية الدولية ذات الصلة؛ ووقف الأنشطة التي تهدف إلى دعم الاحتلال الأجنبي؛ واتخاذ تدابير عاجلة للتصدّي لما يترتب على هذه الأنشطة من آثار سلبية؛ ووضع نهاية لأية ممارسات مماثلة أخرى.

٨٣ - وقال إن وفده يؤيّد التدابير والسياسات التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تعزيز حكم القانون على المستويين الوطني والدولي، وكذلك داخل المنظمات. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رائد في دعم وتنسيق الجهود التي تحقق هذا الهدف. ولتحقيق أهداف حكم القانون ينبغي أن تدعم الدول المبادئ الأساسية وتضمن تطبيق القانون الدولي على نحو منتظم وتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

٨٤ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مفهوم سيادة القانون لا يقبل التجزئة ويجب أن يطبَّق على المستويين الوطني والدولي. واحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية لحكم القانون. ومن هذه الناحية تُعتَبر المحاولات التي تقوم بها بعض الدول لفرض سياساتها وقراراتها الأحادية الطرف؛ أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ أو إيجاد مفاهيم جديدة أو آليات موضوعة لخدمة مصالحها الضيّقة؛ أو إضفاء الطابع السياسي على القيم؛ أو اتباع نهج انتقائي بدرجة كبيرة تجاه حكم القانون؛ جديرة بالفحص الدقيق.

٨٥ - واستطرد قائلاً إنه ليس من الممكن ضمان سيادة القانون بينما يتغاضى المجتمع الدولي عن السياسة التي تتبعها بعض البلدان بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول أخرى؛ أو تهديد أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها؛ أو احتلال أراضي شعب آخر من أجل اضطهاده وسلب ممتلكاته وحرمانه من الحق في الحياة. واستمرار إسرائيل في احتلال منطقة الجولان السورية ومناطق عربية أخرى، وكذلك في انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي والميثاق، يتعارض مع مبادئ سيادة القانون. والدعم المالي والعسكري الذي تقدمه دول عربية ودول في المنطقة إلى عناصر متطرفة تنفّذ عمليات إرهابية في الجمهورية العربية السورية يتعارض تماماً مع مبدأ سيادة القانون الذي تدَّعي هذه الدول نفسها أنها تدافع عنه.

٨٦ - وليس من الممكن ضمان سيادة القانون من خلال فرض جزاءات واتخاذ تدابير من طرف واحد تفتقر إلى الشرعية الدولية، أو من خلال اتباع سياسة مزدوجة المعايير تجاه مسألة حقوق الإنسان. وقال إن الجزاءات التي تفرضها بعض الدول من طرف واحد على بلده تضر بأفراد شعبه وتحرمهم من الاحتياجات الأساسية مثل الأدوية ووقود التسخين والغاز. وتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول الخاضعة للاحتلال، أو في الدول التي لا تسمح بحرية الدين أو العقيدة، أو في الدول التي لم يكن لها دستور أو لم تجر فيها انتخابات طوال تاريخها، مع التركيز على دول أخرى لتحقيق مصالح ضيّقة، لا يساعد على تعزيز حكم القانون أو المساواة بين الدول أمام القانون. ويجب على جميع الدول أن تحتَرم مبادئ وأهداف القانون الدولي والميثاق، بما يشمل مبدأ السيادة، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول، وعلاقات حسن الجوار، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٨٧ - وقال إن الجمهورية العربية السورية تمر بمرحلة صعبة بدأت بطلبات مشروعة لإجراء إصلاحات، وهي طلبات بذلت الحكومة جهوداً شاقة من أجل تنفيذها بإجراء إصلاحات تشريعية ودستورية واتخاذ تدابير أخرى. غير أن

الوضع قد تدهور عندما استخدمت أطراف خارجية معروفة تلك الطلبات لتنفيذ خططها التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في البلد. والحكومة السورية تفي بمسؤولياتها القانونية بالنسبة لتحقيق عودة الأمن والاستقرار، وهي تواصل تنفيذ قوانين المسؤولية تحمّل جميع من يستغلون مناصبهم لارتكاب أفعال غير قانونية. وقال إن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لحلّ الأزمة القائمة في سورية، وأشار إلى أن حكومته تؤيد جميع مبادرات الأمم المتحدة التي تهدف إلى وقف العنف في بلده ودعت، في عدة مناسبات، جميع الدول التي أتاحت ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية، أو قدَّمت إليها التمويل والسلاح، إلى وضع حدّ لهذه السياسة. وقال إن حكومته قد ناشدت كافة الأطراف ذات الصلة أن تعمل على إقناع تلك الجماعات بأن تشجب العنف وتشارك في حوار وطني يتيح للشعب السوري بناء مستقبله. والحكومة مُلتزمة بتسهيل مهمة الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سورية.

٨٨ - وفي حين أن بلده يؤيّد تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي فإنه يعتبر أنه عند تقديم أية مساعدة تقنية في هذا الشأن يجب مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والثقافية لكل بلد، كما ينبغي ألاّ تُستخدَم تلك المساعدة كوسيلة لفرض ضغط سياسي أو كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتقويض سيادتها الوطنية.

٨٩ - **السيد دهمان** (الجزائر): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون يُعتبر مَعلماً مهماً في طريق ترسيخ مفهوم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. والبُعد الدولي لمبدأ سيادة القانون له أهمية قصوى بالنسبة لإنشاء نظام دولي يقوم على احترام القانون الدولي، والالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتعميق خيار الدبلوماسية المتعددة الأطراف الذي يستند إلى العدل والإنصاف ويبتعد عن سياسة الكيل بمكيالين وعن التطبيق الانتقائي للقانون.

٩٠ - وبالنظر إلى أن الجمعية العامة هي الجهاز المحوري الذي تتجسَّد فيه الديمقراطية داخل الأمم المتحدة فإنه ينبغي أن تكون إعادة تنشيط أعمالها وتفادي انتهاك مجلس الأمن لصلاحياتها من بين الأولويات الرئيسية للمنظمة. وإضفاء مزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن يستوجب مراجعة أساليب عمله وتوسيع عضويته لتشمل الدول النامية على وجه العموم والبلدان الأفريقية بصفة خاصة. ويجب تعزيز دور محكمة العدل الدولية التي تُعتبر بمثابة الجهاز القضائي الوحيد للأمم المتحدة والجهاز الذي يتسم بالعالمية والشمولية.

٩١ - وقال إنه مما يؤسف له أن مبدأ تقرير المصير لم يطبَّق بشكل كامل على جميع الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي أو التي لم تستكمل تصفية استعمارها، وهو ما ينطبق على شعب فلسطين وشعب منطقة الصحراء الغربية. وأضاف قائلاً إن حكومته تدين ارتكاب الإرهاب، واحتجاز الرهائن الذين لا يتم إطلاق سراحهم إلاّ مقابل فدية مالية أو تنازلات سياسية، والإفراج عن إرهابيين أدينوا قانونياً. وعدم معالجة هذه المسائل قانونياً من شأنه ليس فقط تصعيد الإرهاب بل أيضاً إضعاف سيادة القانون.

٩٢ - وقال إن حكومته قد دأبت على تثمين المكاسب التي جنتها من سياسة المصالحة الوطنية وذلك عن طريق تعميق جذور الديمقراطية ودعم الحكم الرشيد من أجل تحقيق تقدّم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك فإن حكومته جسَّدت الحريات الديمقراطية في الدستور وأصلحت النظام الانتخابي من أجل زيادة تمثيل النساء في البرلمان وفي المناصب الأخرى لاتخاذ القرارات. وعملت الحكومة أيضاً على جعل قوانينها الداخلية متطابقة مع

التزاماتها المنبثقة من المعاهدات الدولية. وفي هذا السياق، يقرّ الدستور بأن أحكام الاتفاقيات الدولية لها أولوية على القوانين الداخلية؛ وهو ما يمكِّن المواطنين من التحجج بتلك الأحكام أمام المحاكم المحلية. وعلى المستوى الإقليمي، كانت الجزائر من الدول السبّاقة التي شاركت في آلية التقييم من طرف النظراء في إطار الاتحاد الأفريقي.

٩٣ - وأعرب عن دعم حكومته للفريق المعني بالتنسيق وتوفير الموارد بالنسبة لسيادة القانون، غير أنه أكَّد على الحاجة إلى دعم سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وعلى أن تواصل اللجنة النظر في بند جدول الأعمال.

٩٤ - **السيد غونزاليس** (شيلي): تحدث ممارسةً لحقه في الرد وقال إن وفده يؤمن بضرورة احترام الصكوك والاتفاقيات الدولية والالتزام بها، وتسوية المنازعات بوسائل سلمية. وأضاف قائلاً إن احترام الاتفاقات المتعلقة بالحدود المشتركة بين الدول المتجاورة هو عنصر أساسي بالنسبة للتعايش السلمي بين الدول، كما أنه يضمن تحقيق السلم والأمن الدوليين. وأشار إلى أن وفده يعترض، مع ذلك، على الوصف غير الصحيح من جانب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنسبة لنزاع تمت تسويته منذ ما يزيد عن ١٠٠ عام من خلال معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٠٤.

٩٥ - **السيد الشقوري** (المغرب): تحدث ممارسةَ لحقه في الردّ وقال إن ممثل الجزائر قد أخطأ في أنه ربط بين مسألة فلسطين والنزاع الثنائي بين المغرب والجزائر بشأن الصحراء المغربية. وأضاف قائلاً إن ممثل الجزائر قد استخدَم بذلك مسألة فلسطين كنقطة انطلاق لتحقيق المصالح السياسية الضيّقة للجزائر. ولذلك فإن حكومة الجزائر سوف تتحمّل مسؤولياتها تجاه شعبها والأمة العربية والمجتمع الإسلامي وكافة مؤيّدي القضية الفلسطينية.

٩٦ - وقال إنه مما يؤسف له أن الجزائر تمثّل مركز الصدارة بالنسبة لازدواجية المعايير وذلك بالنظر إلى اتساع مجال أوجه عدم الاتساق في السياسات التي تتبعها. وأضاف قائلاً إن الجزائر تدَّعي أنها تقوم بدور ريادي في تقرير المصير، ومع ذلك فإنها لا تقوم بإثارة هذا الموضوع إلاّ في سياق مسألة الصحراء الجزائرية. وفي حين أن الوفود المختلفة قد أعربت في مناقشة بنَّاءة عن مواقفها وخبراتها وإنجازاتها والصعوبات التي تعترضها والتحديات التي تواجهها وعن التزاماتها فإن وفد الجزائر قد اتبع أسلوبه المعتاد المتمثّل في تحويل الانتباه بعيداً عن سجله بالنسبة لسيادة القانون وحقوق الإنسان بالتركيز على الدولة المجاورة.

٩٧ - وأشار إلى أن وفد المغرب قد شارك في المناقشة بطريقة بنَّاءة وتفادي الإشارة إلى مسائل ليس لها أساس موضوعي والمسائل التي تنطوي على الاستفزاز، وركَّز على الحوار والمشاركة والتواضع والرصانة والوسطية والتسامح والتعايش السلمي والاهتمام وهي قيم التزم بها بلده دائماً كدولة مستقلة ومسؤولة. وأعرب عن أمله في أن تلتزم حكومة الجزائر بهذه القيم.

٩٨ - **السيد دحمان** (الجزائر): تحدث ممارسةً لحقه في الردّ وقال إن الجزء من بيانه الذي يشير إليه ممثل المغرب يسيء إلى حقيقة أن مبدأ تقرير المصير، وهو مبدأ يصون حرمة القانون الدولي، لم يطبّق في حالات معيّنة من بينها مسألة فلسطين ومسألة الصحراء الغربية دون أن تقتصر عليهما. والربط بين هاتين المسألتين له جذور واضحة في الصكوك الدولية لأن جميع النصوص المتعلقة بالحق في تقرير المصير التي تصدر عن أي منتدى أو أية منظمة تنتمي إليه، أو إليها، الجزائر والمغرب، بما يشمل بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي تربط في نفس الجملة بين مفهوم الاحتلال الأجنبي ومفهوم إنهاء الاستعمار. وقد أثار وفده هذه المسألة في البند الحالي من جدول الأعمال لأن عدم

تطبيق مبدأ تقرير المصير في حالات معيّنة، أو بعبارة أخرى تطبيق هذا المبدأ على نحو انتقائي، يدخل بوضوح في مجال موضوع سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

٩٩ - وبالنسبة لوصف ممثل المغرب لمسألة الصحراء الغربية على أنها نزاع بين طرفين هما المغرب والجزائر، أشار إلى أن الصحراء الغربية هي منطقة ضمن المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تعترف بها الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٦ منطقة. وقال إن وفده قد أكّد من جديد فقط في البيان الذي أدلى به طلب تطبيق القانون الدولي. وأضاف قائلاً إن الإشارة إلى المسألة كنزاع مصطنع بين الجزائر والمغرب تصل إلى مستوى إنكار حقيقة دولية تعترف بها تماماً الأمم المتحدة وهي أن الصحراء الغربية منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي وينبغي أن يطبّق عليها مبدأ الحق في تقرير المصير.

١٠٠- وقال فيما يتعلّق بادّعاء ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في بلده إن حكومته ظلّت طوال فترة ''العقد الأسود'' تكافح الإرهاب في ظل ظروف صعبة ولكن مع التزامها التام بالقانون الدولي.

١٠١- **السيد الشقوري** (المغرب): تحدث ممارسةً لحقه في الردّ وقال إنه من الممكن معرفة حقيقة ''العقد الأسود'' بالدخول على شبكة الإنترنت. وقال إن الحجج التي ساقها ممثل الجزائر للدفاع عن ربطه لمسألة فلسطين بالنزاع الثنائي بشأن الصحراء المغربية ليست مقنعة ولن تعفي الجزائر من مسؤولياتها المترتبة على هذا الربط. وأضاف قائلاً إن وفد الجزائر هو الوفد الوحيد الذي أثار مسألة الصحراء المغربية، وهي مسألة تثير هواجسه منذ سنوات عديدة. وعلى الرغم من أن حكومة الجزائر كانت موجودة عند نشوب النزاع فإن حكومة المغرب لا تزال تأمل في أن تُحلّ المسألة في يوم ما وفي أن يتمكّن البلَدان من تجاوز المرحلة الحالية المؤلمة في علاقاتهما الثنائية والعمل على بناء مستقبل يحقق المزيد من المصالح لشعبيهما.

١٠٢- **السيد دحمان** (الجزائر): تحدث ممارسة لحقه في الردّ وقال إن حكومته وحكومات جميع بلدان منطقة المغرب العربي لديها نفس الأمل الذي أعرب عنه ممثل المغرب بما لا يخل بالقانون الدولي. وأضاف قائلاً إن حكومته تصرّ دائماً على أنه ينبغي أن نُدرج مسألة حقوق الإنسان ضمن ولايات جميع بعثات حفظ السلام. وقال إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي في الواقع بعثة حفظ السلام الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لم تدرج هذه المسألة ضمن ولايتها وذلك بسبب المقاومة التي أبدتها مملكة المغرب. وأشار إلى أن حكومته سوف تواصل الدعوة إلى إدراج مسألة حق الإنسان ضمن ولاية البعثة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.